



<https://tge.uobasrah.edu.iq>
Journal the gulf economist
مجلة الاقتصادي الخليجي



The impact of oil revenues on banking liquidity
(a case study of a sample of banks listed on the Iraq Stock Exchange for the period 2014-2023)

”تحليل العلاقة بين الإيرادات النفطية على السيولة المصرفية لأصرف بغداد للمدة من (2014-2023)“

Miamin Majed Jawad

ميامين ماجد جواد

Asst. Prof. Ahmed Jabr Salem

أ.م.د أحمد جبر سالم

University of Basra / administration & economics college
جامعة البصرة / كلية الإدارة والاقتصاد
E-mail: Miamin.majed@uobasrah.edu.iq
<https://orcid.org/0009-0002-2520-6526>

Abstract

This study aims to analyze the relationship between oil revenues and banking liquidity in Bank of Baghdad during the study period, within the context of the Iraqi economy's heavy reliance on oil revenues as a main source of public income. The research adopts a descriptive analytical approach by examining several banking liquidity indicators related to the bank's financial activity. The results reveal variations in liquidity levels during the study period due to economic conditions and fluctuations in oil revenues. The study also highlights the importance of efficient liquidity management in maintaining financial stability and improving the utilization of the bank's resources.

المستخلص:

هدف هذا البحث إلى تحليل العلاقة بين الإيرادات النفطية والسيولة المصرفية في مصرف بغداد خلال مدة الدراسة، في ظل اعتماد الاقتصاد العراقي بصورة كبيرة على الإيرادات النفطية بوصفها المصدر الرئيس للإيرادات العامة. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل مجموعة من مؤشرات السيولة المصرفية المرتبطة بالأداء المالي للمصرف. وأظهرت النتائج وجود تباين في مستويات السيولة خلال سنوات الدراسة نتيجة تأثيرها بالظروف الاقتصادية والتغيرات في الإيرادات النفطية. كما بينت الدراسة أن الإدارة الكفؤة للسيولة تمثل عاملاً أساسياً في تحقيق الاستقرار المالي وتعزيز كفاءة توظيف الموارد داخل المصرف. وتوصي الدراسة بضرورة تطوير سياسات إدارة السيولة بما يعزز قدرة القطاع المصرفي على مواجهة التقلبات في الإيرادات النفطية

Keyword: Oil revenues, liquid assets to short-term liabilities ratio, liquid assets to deposits ratio, loans to deposits ratio

الكلمات المفتاحية: الإيرادات النفطية نسبة الأرصدة السائلة إلى المطلوبات قصيرة الأجل ، نسبة الأرصدة السائلة إلى الودائع ، نسبة القروض إلى الودائع

المبحث الأول: منهجية البحث

أولاً: مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في عدم وضوح طبيعة وحجم تأثير تقلبات الإيرادات النفطية على السيولة المصرفية في العراق. إذ لا تنتقل هذه التقلبات بصورة مباشرة إلى مؤشرات السيولة، كما تختلف استجابة المصارف لها. مما يثير تساؤلات حول كفاءة إدارة السيولة وآليات انتقال الصدمات النفطية إلى الجهاز المصرفي و خاصة المصرف عينة الدراسة .

ثانياً: أهمية البحث

تتبع أهمية البحث من سعيها الى تحليل العلاقة بين الإيرادات النفطية و السيولة المصرفية في ظل اقتصاد ريعي معتمد بصورة رئيسية على النفط لتمويل كافة احتياجاته مع توضيح آلية انتقال تقلبات الإيرادات النفطية الى مؤشرات السيولة المصرفية لمصرف بغداد في العراق.

ثالثاً: أهداف البحث:

تحليل العلاقة بين الايرادات النفطية و السيولة المصرفية في العراق و محاولة تفسير سلوك المصرف عينة الدراسة و سياساته عند الازمات و معرفة كيف تتأثر السيولة المصرفية عند حدوث هبوط حاد في الايرادات النفطية.

رابعاً: فرضية البحث :

يفترض البحث ان التغيرات في الايرادات النفطية لا تؤدي الى تغيرات مباشرة في مستويات السيولة المصرفية في مصرف بغداد .

المبحث الثاني: الجانب النظري للإيرادات النفطية و السيولة المصرفية :

أولاً: مفهوم الإيرادات النفطية و خصائصها و طبيعتها :

1_ مفهوم الإيرادات النفطية :

تعرف الإيرادات النفطية بأنها الإيرادات التي تحصل عليها الدولة من إنتاج وتصدير النفط الخام، وتشمل العوائد المتحققة من بيع النفط في الأسواق العالمية وما يرتبط بذلك من أنشطة اقتصادية (Salim, 2016)

كما يُنظر إلى الإيرادات النفطية من منظور آخر على أنها مورد مالي عام ناتج عن استغلال الثروة الطبيعية المملوكة للدولة وتدخل ضمن الإيرادات السيادية التي تُعتمد في تمويل الموازنة العامة دون أن ترتبط مباشرة بفرض أعباء ضريبية على الأفراد (Hassan, 2015: 18)

2_ خصائص الإيرادات النفطية :

تتسم الإيرادات النفطية بكونها مورداً مالياً عاماً يرتبط مباشرة باستغلال مورد طبيعي مملوك للدولة إذ تدرج هذه الإيرادات ضمن الموارد السيادية التي تدخل في الحسابات المالية الحكومية بوصفها عائداً ناتجاً عن بيع مورد طبيعي غير متجدد ويجري التعامل معها ضمن إطار المالية العامة باعتبارها أحد المكونات الأساسية للإيرادات العام (IMF, 2016: 3)

كما تظهر الإيرادات النفطية خاصية الارتباط الوثيق بالأسواق الخارجية نتيجة اعتماد الدول المنتجة على تصدير النفط الخام كمصدر رئيس للعوائد وهو ما يجعل حجم هذه الإيرادات مرتبطاً بتطورات أسعار النفط العالمية ومستويات الإنتاج والتصدير (CES, 2015: 112)

3_ طبيعة الإيرادات النفطية ضمن الإيرادات العامة:

تسم الإيرادات النفطية ضمن الإيرادات العامة في العراق بكونها مورداً عاماً ذا طبيعة سيادية حيث تدخل هذه الإيرادات ضمن موارد الدولة نتيجة استغلال الثروة النفطية وتدرج مباشرة في الحسابات المالية العامة بوصفها مورداً حكومياً رئيسياً. (El-Baz, 2018: 97) وتبرز طبيعة الإيرادات النفطية في المالية العامة من خلال اعتمادها

على العوائد المتأتية من تصدير النفط الامر الذي يجعلها مكونا اساسيا في تمويل الموازنة العامة وتحتل موقعا متقدما مقارنة ببقية الايرادات العامة الاخرى. (Ajami & Karimi, 2023: 146)

وانه في العراق الايرادات النفطية تشكل النسبة الاكبر من اجمالي الايرادات العامة الامر الذي يعكس مساهمتها الكبيرة في تكوين الموارد المالية العامة ويجعل بقية الايرادات العامة ذات وزن نسبي محدود ضمن هيكل الايرادات الحكومية كما ان ارتفاع مساهمة الايرادات النفطية في الايرادات العامة اسهم في ترسيخ الطابع الريعي للمالية العامة حيث اصبحت الموارد النفطية المصدر الاساس لتمويل الموازنة العامة والانفاق الحكومي

ثانيا : مفهوم السيولة المصرفية و أهميتها و انواعها و مؤشراتها :

1- مفهوم السيولة المصرفية :

تُعد السيولة المصرفية من المفاهيم الأساسية في العمل المصرفي نظراً لدورها المحوري في تمكين المصارف من الوفاء بالتزاماتها المالية في مواعيد استحقاقها والمحافظة على استقرار النظام المصرفي بشكل عام. (Rose & Hudgins, 2010: 412)

وتُعرّف السيولة المصرفية بأنها قدرة المصرف على توفير النقد أو الأصول القابلة للتحويل إلى نقد بسرعة ودون تكبد خسائر جوهرية بما يضمن تلبية طلبات السحب والالتزامات قصيرة الأجل (Basel Committee on Banking Supervision, 2013: 1).

كما يُنظر إلى السيولة المصرفية من منظور آخر على أنها حالة من التوازن المستمر بين التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات الخارجة بما يسمح للمصرف بالاستمرار في نشاطه التشغيلي دون التعرض لمخاطر التعثر المالي (Saunders & Cornett, 2018: 290).

2- أهمية السيولة المصرفية:

تكتسب السيولة المصرفية أهمية كبيرة في العمل المصرفي لكونها تمكّن المصارف من الوفاء بالتزاماتها المالية قصيرة الأجل في مواعيد استحقاقها ولاسيما التزامات السحب منالودائع الأمر الذي يسهم في تعزيز ثقة المودعين والمتعاملين مع المصرف وضمان استمرارية نشاطه (Chiaramonte, 2018:25)

كما تظهر أهمية السيولة المصرفية في دورها في تقليل احتمالات التعثر المالي إذ تؤدي المستويات الملائمة من السيولة إلى تمكين المصارف من مواجهة الضغوط المالية المفاجئة التي قد تنشأ نتيجة التقلبات الاقتصادية أو الأزمات المالية بما يعزز الاستقرار المالي للمصرف

وتبرز أهمية السيولة المصرفية كذلك في ضمان استمرارية العمليات التشغيلية اليومية للمصارف حيث تتيح للمصرف تمويل نشاطه الجاري دون الحاجة إلى تصفية الأصول أو بيعها بخسائر الأمر الذي يساهم فيالمحافظة على متانة مركزه المالي.

3_أنواع السيولة المصرفية :

تُقسّم السيولة المصرفية في الأدبيات الاقتصادية إلى أنواع متعددة تعكس مصادرها واستخداماتها إذ تُعد السيولة النقدية من أهم هذه الأنواع وتشمل النقد المتوافر لدى المصرف والأرصدة المحتفظ بها لدى البنك المركزي والتي تمكّن المصرف من تلبية طلبات السحب الفورية (Bessis, 2015: 42).

كما تبرز السيولة التشغيلية بوصفها نوعاً آخر من السيولة المصرفية وهي التي ترتبط بتدفقات النقد الداخلة والخارجة الناتجة عن النشاط اليومي للمصرف مثل تحصيل القروض ودفع الالتزامات وتسهم في ضمان الاستمرارية التشغيلية دون تعثر (Saunders & Cornett, 2018: 311).

وتشير بعض الدراسات إلى نوع ثالث يتمثل بالسيولة الطارئة وهي السيولة التي يلجأ إليها المصرف في الظروف غير الاعتيادية من خلال الاقتراض من البنك المركزي أو الأسواق المالية لمواجهة حالات الضغط المفاجئ أو الأزمات المالية (Gorton, 2010: 89). كما تُصنّف السيولة المصرفية استناداً إلى نطاق توافرها ومصدرها إلى

سيولة محلية وسيولة دولية حيث تشير السيولة المحلية إلى قدرة المصرف على تلبية احتياجاته التمويلية داخل الاقتصاد الوطني من خلال الأصول السائلة والودائع المحلية والتسهيلات التي يوفرها البنك المركزي أما السيولة الدولية فتتعلق بقدرة المصرف أو النظام المصرفي على الحصول على التمويل بالعملة الأجنبية لمواجهة الالتزامات الخارجية ولاسيما في ظل الأزمات المالية أو التقلبات الحادة في الأسواق العالمية (IMF, 2006:75).

ويُبرز هذا التصنيف أهمية التمييز بين أنواع السيولة بحسب مستوى التعامل حيث تختلف آليات إدارة السيولة المحلية عن السيولة الدولية كما تختلف مصادر كل منهما والأدوات المستخدمة في توفيرها بما ينسجم مع طبيعة الالتزامات التي تواجه المصارف

(BIS, 2013:4) .

4_ مؤشرات السيولة المصرفية :

أ- نسبة القروض /الودائع : تُعد نسبة القروض إلى الودائع من التّسبب الأساسية في قياس السيولة المصرفية إذ تعبّر عن العلاقة بين

حجم القروض الممنوحة وإجمالي ودائع العملاء وتُستخدم هذه النسبة لتقييم قدرة المصرف على الاستمرار في منح الائتمان مع الحفاظ على مستوى ملائم من السيولة (Allen & Gale, 2006: 13)

ب- نسبة الأرصدة السائلة /المطلوبات قصيرة الأجل : تُستخدم نسبة الأرصدة السائلة إلى المطلوبات قصيرة الأجل لقياس قدرة المصرف على تغطية التزاماته قصيرة الأجل من خلال الأصول السائلة المتاحة وتُعد مؤشراً مباشراً على متانة قاعدة السيولة في الأجل القصير. (Greuning & Bratanovic, 2009:146)

ج- نسبة الأرصدة السائلة /الودائع : كما تُعد نسبة الأرصدة السائلة إلى الودائع من المؤشرات المكملّة لقياس السيولة المصرفية إذ تُظهر حجم الأصول السائلة مقارنة

بإجمالي ودائع العملاء وتستخدم لتقييم قدرة المصرف على مواجهة طلبات السحب ولاسيما في فترات عدم الاستقرار المالي (Grant & Wilson, 2012: 119).

ثالثاً: الإيرادات النفطية و مؤشرات السيولة المصرفية :

تؤثر الإيرادات النفطية في مؤشرات السيولة المصرفية عبر مسارات مختلفة فارتفاع الإيرادات يرفع الموجودات السائلة لدى المصارف ما يؤدي إلى تحسن نسبة الأرصدة السائلة إلى المطلوبات قصيرة الأجل وهو مؤشر يعكس قدرة المصارف على مواجهة الالتزامات الآنية قصيرة الأجل (Mishkin, 2019;242). وفي المقابل تؤدي الصدمات النفطية السالبة إلى تراجع هذه النسبة نتيجة تقلص التدفقات النقدية الداخلة وازدياد الضغوط على المطلوبات قصيرة الأجل. (IMF,2007:60)

أما نسبة الأرصدة السائلة إلى إجمالي الودائع فتعد من أكثر المؤشرات حساسية لتقلبات الإيرادات النفطية إذ تمثل الودائع القناة الرئيسة لانتقال الصدمة النفطية إلى الجهاز المصرفي ففي فترات الانكماش النفطي ينخفض الادخار وتتراجع الودائع ما يؤدي إلى ارتفاع هذه النسبة حتى في حال ثبات الأرصدة السائلة وهو ما يعكس سلوكاً تحوطياً أكثر من كونه فائض سيولة فعلي. (Allen & Gale, 2006:92) وفيما يتعلق بنسبة القروض إلى الودائع فإن تأثير الإيرادات النفطية يظهر من خلال تفاعل النشاط الائتماني مع الدورة الاقتصادية فارتفاع الإيرادات النفطية يعزز الطلب على الائتمان ويدعم التوسع في الإقراض ما يؤدي إلى ارتفاع هذه النسبة بصورة تعكس نشاطاً ائتمانياً

حقيقياً أما في فترات انخفاض الإيرادات فقد تنخفض هذه النسبة نتيجة تشديد السياسات الائتمانية أو ترتفع بصورة مشوهة بسبب انكماش الودائع بوتيرة أسرع من تقلص القروض. (Bernanke,1983:259).

المبحث الثالث: تحليل مؤشرات السيولة لمصرف بغداد التجاري :

و هو اول مصرف عراقي خاص تأسس بعد ان سمح البنك المركزي العراقي بإنشاء مصارف أهلية عبر تعديل قانون البنك المركزي العراقي رقم 12 لسنة 1991 و الذي منح اجازات لتأسيس مصارف خاصة و باشر المصرف نشاطه في اعمال الصيرفة المرخص بها باعتبار من 12 ايلول 1992 (التقرير السنوي للمصرف 2019)

تم تأسيسه سنة 1992 برأس مال 2500000000000
لدى المصرف دور فعال في دعم الاقتصاد الوطني من خلال تقديمه مجموعة واسعة من الخدمات للشركات بما فيها التمويل التجاري خطابات الضمان الاعتمادات المسندية تحويل الرواتب و تمويل راس المال العامل و غيرها (Bank of Baghdad, 2023)

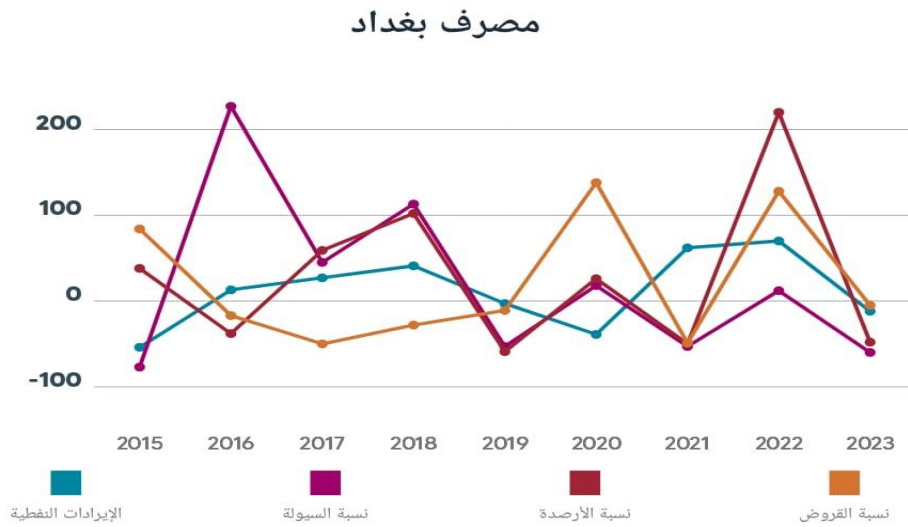
جدول رقم(1) التحليل المالي لنسب السيولة لمصرف بغداد

السنة	نسبة التغير	نسبة القروض إلى الودائع	نسبة التغير	نسبة الأرصدة السائلة إلى إجمالي الودائع	نسبة التغير	نسبة السيولة المتداولة	نسبة التغير	الإيرادات النفطية (تريون دينار)
2014		0.39		0.51		0.51		97.9
2015	84%	0.72	38%	0.71	-77%	0.61	-54%	45.5
2016	-17%	0.59	-38%	0.44	227%	0.38	13%	51.4
2017	-50%	0.30	59%	0.70	45%	0.55	27%	65.4
2018	-28%	0.21	102%	1.43	113%	1.17	41%	92.2
2019	-11%	0.19	-59%	0.58	-53%	0.54	-3%	89.6
2020	138%	0.45	26%	0.74	18%	0.64	-39%	55.1
2021	-49%	0.23	-50%	0.37	-53%	0.30	62%	89.3
2022	128%	0.53	220%	1.17	12%	1.45	70%	151.8
2023	-5%	0.50	-48%	0.61	-60%	0.58	-12%	132.9
M		0.41		0.73		0.67		87.11

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية المنشورة للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، إذ تم استخراج بيانات الإيرادات النفطية

من المصادر الرسمية، في حين تم احتساب مؤشرات السيولة، ونسب التغير (الأعمدة 3-9) من قبل الباحثة باستخدام برنامج Microsoft Excel

الشكل (2)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1)

من التحليل المالي لبيانات مصرف بغداد نلاحظ الاتي

تمثل 2014 نقطة البداية قبل الانهيار المالي الكبير اذ كان الاقتصاد العراقي يعتمد على سعر نفط تجاوز 110 دولار في الربع الأول بسبب البيئة المستقرة نسبياً قبل احداث سيطرة تنظيم داعش على الموصل حينها كان النظام المصرفي يتمتع بسيولة جيدة اذ بلغت حينها نسبة السيولة المتداولة حوالي 51%، و هي نسبة متوسطة، و مناسبة كذلك نسبة الأرصدة السائلة إلى اجمالي الودائع بلغت 51% و هي نسبة معتدلة ايضاً، و تدل على مستوى مناسب من الاحتفاظ بالنقد، و بلغت نسبة القروض إلى الودائع حوالي 39% اي ان المصرف يوظف 39% فقط من ودايعه في الاقراض، و هي بداية سياسة تحفظية للمصرف قبل

الازمة لتجنب المخاطر في حين انخفضت الإيرادات النفطية بنسبة 54%، وذلك بسبب الانهيار الحاد لأسعار النفط اذ بلغ سعر البرميل 40 دولار فقط على الصعيد العالمي، و سيطرة تنظيم داعش على مساحات كبيرة في العراق، و عدد من المحافظات الكبرى مثل الموصل، و الانبار، و غيرها، و انعكس ذلك بقوة على البيئة الاقتصادية، و السيولة المتاحة للقطاع المصرفي اذا بلغت السيولة المتداولة 0.61 لكنها شهدت تغيراً سلبياً حاداً بلغ -77% بسبب تراجع القدرة على الاحتفاظ بموجودات سريعة مقابل نمو بطيء أو انخفاض مصادر التمويل فضلاً عن التحول العام نحو السيولة الاحترازية بعد أزمة النفط كما انخفضت نسبة الأرصدة السائلة إلى الودائع إلى 0.71، وبنسبة تغيير 38% فقط مما يعني أن المصرف اعتمد أكثر على الأموال المتاحة داخله بدل سيولة جديدة من السوق في حين ارتفعت نسبة القروض إلى الودائع إلى 0.72، وبنسبة تغيير 84%، وهذا الارتفاع القوي يوحي بأن المصرف اتجه إلى تشغيل أمواله عبر القروض لتعويض انخفاض العوائد الأخرى أو نتيجة انخفاض الودائع مقابل بقاء رصيد القروض ثابتاً تقريباً، وهو السبب في ارتفاع النسبة حسابياً مما يجعل النسبة ترتفع حسابياً هذه السنة تمثل مثلاً نموذجياً على "أثر الصدمة النفطية على السيولة المصرفية"، إذ تتراجع السيولة بينما ترتفع نسب التوظيف الائتماني على الرغم من ارتفاع المخاطر في حين شهد عام 2016 بعض التحسن النسبي في أسعار النفط مما رفع الإيرادات إلى 514 مليار دولار بنسبة تغيير 13% واستعادة بعض المناطق من تنظيم داعش، ورغم هذا التحسن الطفيف انخفضت السيولة المتداولة إلى 0.38 مع تغير سلبي ضخم بلغ -227% مما يشير إلى ضغط شديد على السيولة التشغيلية نتيجة استمرار ضعف الودائع، وتباطؤ النشاط الاقتصادي أما نسبة الأرصدة السائلة إلى إجمالي الودائع فانخفضت إلى 0.44 بنسبة تغيير -38%، وهو دليل على استمرار السحب من الأرصدة السائلة لتغطية الاحتياجات التشغيلية، والائتمانية، وفي المقابل ارتفعت نسبة القروض إلى الودائع إلى 0.59 لكن بنسبة تغيير -17% مما يعني أن القروض لم ترتفع فعلياً، ولكن الودائع ربما تحسّنت قليلاً أو استقرت فانخفض الضغط

على هذه النسبة غير انه في 2017 ارتفعتا لإيرادات النفطية بمقدار (+27%) مستفيدة من اتفاق أوبك، وبدء استقرار أسعار النفط فضلا عن تحسن الوضع الأمني مع تقدم، وتحسن الوضع الأمني، و إعلان التحرير من داعش هذا انعكس على نسبة السيولة المتداولة التي ارتفعت بنسبة +45% عن السنة السابقة كما ارتفعت نسبة الأرصدة السائلة إلى إجمالي الودائع بمقدار +59% في حين هبطت نسبة القروض للودائع تغير سالب حاد يقارب -50% هذا يدل على ان المصرف اتجه نحو سياسة تحفظية، و تكوين مخزون اعلى من الأصول السائلة على شكل نقد، وأرصدة لدى البنك المركزي، وأدوات حكومية، وتخفيف النشاط الائتماني بعد سنوات الحرب، والديون المتعثرة، وهذا يتوافق مع توجه تنظيمي نحو تعزيز معايير السيولة (Basel III) الذي بدأ البنك المركزي يشدد عليه اما في 2018 ارتفعت الإيرادات النفطية بمقدار +41% مع تحسن أسعار النفط، واستقرار نسبي في البلد بعد إعلان النصر على داعش، وبداية إعادة الإعمار انعكس ذلك بقوة على نشاط المصرف اذ ارتفعت نسبة السيولة المتداولة بمقدار +113% أي أن الموجودات المتداولة أصبحت تفوق المطلوبات المتداولة، وارتفعت كذلك نسبة الأرصدة السائلة إلى الودائع بمقدار 102% بينما انخفضت نسبة القروض للودائع بتغير سالب إضافي يقارب -28% هذه التركيبة تعني أن زيادة الإيرادات النفطية، وما رافقها من إنفاق حكومي رفعت حجم الودائع، والسيولة الداخلة إلى المصرف لكنه لم يستفاد من تلك الأموال، و تحويلها إلى قروض جديدة بنفس الوتيرة بل فضل الاحتفاظ بها كأرصدة سائلة واستثمارات منخفضة المخاطر، و يمكن تفسير ذلك بسبب انعدام الثقة، و ارتفاع المخاطر الائتمانية بعد الحرب في حين 2019 تراجعت الإيرادات النفطية قليلاً بنسبة (-3%) بسبب تذبذب أسعار النفط عالمياً، و التوترات التجارية بين الولايات المتحدة، والصين ثم في نهاية العام اندلاع الاحتجاجات الشعبية في العراق في هذه السنة هبطت نسبة السيولة المتداولة بمقدار -53% كما انخفضت نسبة الأرصدة السائلة إلى الودائع بنسبة (-59%) بينما تراجعت نسبة القروض للودائع بشكل محدود بنسبة تغيير (-11%)

اي ان سياسة المصرف بقت حذرة من دون توسع فعلي في النشاط الائتماني مع استخدام، واضح للسيولة المتراكمة اما لتمويل الالتزامات قصيرة الاجل او قد يكون واجه ضغوط على بعض الودائع خاصة مع تصاعد التوترات الداخلية و المظاهرات التشرينية الكبيرة في 2020 انخفضت الإيرادات النفطية بمقدار (-39%) بسبب انهيار أسعار النفط خلال جائحة كورونا، وتراجع الطلب العالمي مع إغلاقا، واسعة داخل العراق، وخارجه المثير أن نسبة السيولة المتداولة ارتفعت بمقدار (+18%)، وارتفعت كذلك نسبة الأرصدة السائلة إلى الودائع بمقدار (+26%) بينما ارتفعت نسبة القروض للودائع بنسبة كبيرة جداً بمقدار +138% هذا النمط يعكس تأثيراً مزدوجاً: من جهة حرص المصرف على تعزيز رصيده من الأصول السائلة تحوطاً لصدمات السحب، وعدم اليقين المرتبط بالجائحة مستفيداً من سياسات البنك المركزي الداعمة (خفض الفائدة مبادرات تمويلية تخفيف الاحتياطي)، ومن جهة أخرى يبدو أن حجم القروض القائمة بالنسبة للودائع ارتفع بشكل ملحوظ إما بسبب تراجع الودائع بمعدل أعلى من تراجع محفظة القروض أو نتيجة إطلاق برامج تمويل مدعومة لدعم القطاعات المتضررة، وبالتالي نجد أن 2020 جمعت بين ارتفاع السيولة، وارتفاع نسب الإقراض للودائع في آن، واحد، وهو مما يتوافق مع استراتيجية "الدعم مع التحوط" التي اتبعتها كثير من المصارف خلال الجائحة في 2021 تعافت الإيرادات النفطية، و ارتفعت بمقدار (+62%) بسبب عودة الطلب العالمي على النفط خاصة بعد انتهاء جائحة كورونا، ونجاح خطط أوبك+ في ضبط المعروض فضلاً عن إلى أثر تخفيض قيمة الدينار في أواخر 2020 الذي زاد الإيرادات الحكومية المقومة بالدينار رغم هذا التحسن تراجعت نسبة السيولة المتداولة في المصرف بنسبة تغيير سالبة -53% كما انخفضت نسبة الأرصدة السائلة إلى الودائع بنسبة (-50%)، وتراجعت نسبة القروض للودائع بنسبة (-49%) هذا يعكس انتقال المصرف من، وضع المحافظة على السيولة إلى محاولة إعادة توظيف الأصول، واستغلال تحسن البيئة الاقتصادية فتم تقليص حجم الأرصدة السائلة (نقد أرصدة لدى البنك المركزي، والبنوك

الأخرى)، وتحويل جزء منها إلى استثمارات أو تسويات التزامات سابقة في حين جرى ضبط محفظة القروض، وتخفيضها نسبياً ربما لمعالجة الديون المتعثرة بعد الجائحة محلياً كان عاماً انتقالياً فيه انتخابات مبكرة، وعدم يقين سياسي مما يعزز التفسير بأن المصرف اختار إعادة هيكلة ميزانيته بحذر من دون اندفاع كبيرة نحو الإقراض في 2022 ارتفعت الإيرادات النفطية بمقدار $(+70\%)$ ، وهي أعلى قيمة في السلسلة متأثرة بالارتفاع التاريخي لأسعار النفط بعد اندلاع الحرب الروسية-الأوكرانية، وتشدّد السوق النفطية مما، وقرّر للحكومة العراقية فوائض مالية كبيرة انعكست على الإنفاق، ورواتب القطاع العام، والمشاريع في هذا السياق ارتفعت نسبة السيولة المتداولة بمقدار $+12\%$ ، وارتفعت نسبة الأرصدة السائلة إلى الودائع بمقدار $+220\%$ ، وهي تمثل قفزة في الأرصدة السائلة كما ارتفعت نسبة القروض للودائع بزيادة كبيرة تقارب $+128\%$ هذا يعني أن المصرف استجاب بقوة لوفرة السيولة في الاقتصاد: تضاعفت الأرصدة السائلة، والودائع المتدفقة من القطاعين العام، والخاص، وفي الوقت نفسه استغل المصرف هذا الفائض للتوسع في الإقراض، وتمويل التجارة والاستيراد، ومشاريع الأفراد، والشركات، وهي من أفضل السنوات للمصرف

أما في 2023 انخفضت الإيرادات النفطية بنسبة (-12%) مع تراجع أسعار النفط نسبياً، واستمرار تقلبات السوق العالمية فضلاً عن تشديد رقابي أمريكي-عراقي على التحويلات الدولارية، وبنوك معينة مما أحدث ضغطاً على القطاع المصرفي ككل انعكس ذلك على نسبة السيولة المتداولة التي هبطت بنسبة تغير -60% ، وكذلك انخفضت نسبة الأرصدة السائلة إلى الودائع بنسبة (-48%) بينما تراجعت نسبة القروض للودائع بشكل طفيف مع تغير سالب محدود يقارب -5% ، وقد يدل ذلك إلى أن المصرف استخدم جزءاً من السيولة الفائضة التي تراكمت في 2022 لمواجهة متطلبات تنظيمية جديدة أو لإعادة توظيفها في أصول أقل سيولة (مثل سندات حكومية أو استثمارات أخرى) أو لتغطية تقلبات في الودائع، والتحويلات

الخارجية بعد القيود على الدولار في المقابل حافظ على مستوى مرتفع نسبياً من الإقراض مما يعني أنه حاول الحفاظ على قاعدة العملاء الائتمانية مع ضبط النمو تجنباً للمخاطر في بيئة تنظيمية أكثر تشدداً في سوق الصرف

استناداً لما تقدم عن طريق التحليل المالي للجدول 1 ان نسبة الأرصدة السائلة إلى الودائع هي الأكثر حساسية تجاه تقلبات أسعار النفط لان الودائع في العراق تعتمد بدرجة كبيرة على الانفاق الحكومي التي ترتبط مباشرة بالإيرادات النفطية تليها نسبة السيولة المتداولة ،و التي تتأثر ،ولكن بنسبة اقل بسبب تأثرها أيضاً بعوامل داخلية للمصرف مثل النقد ،و الاحتفاظ بالعملات الأجنبية ،و تغيرات الموجودات المتداولة و سياسة البنك اما نسبة القروض إلى الودائع فهي الأقل تأثراً بالإيرادات النفطية بسبب اتباع المصرف سياسة تحفظية أي انها تعتمد على استراتيجية المصرف ،و لان المصرف يميل إلى المحافظة على السيولة دون توظيفها بمنح قروض ،و هذا مما نقصده بالسياسة التحفظية .

الاستنتاجات :

- 1- يعكس الاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية هشاشة هيكل الإيرادات العامة و تؤثر تقلبات الإيرادات النفطية بصورة غير مباشرة على السيولة المصرفية و ذلك بسبب انعكاسها على حجم الودائع الحكومية ومستويات الإنفاق العام والنشاط الاقتصادي الكلي
- 2- نسبة القروض الى الودائع هي التي كشفت بوضوح انتقال الصدمة لأنها مرتبطة بالقروض و الودائع ف اي اختلاف فيهم يؤدي الى تقلب النسبة ولكن ارتفاعها لم يكن دائماً دليل على التوسع في الائتمان بل في بعض الاحيان كان هناك انكماش في الودائع التي تمثل مقام النسبة ف تظهر لدينا نسبة مرتفعة.
- 3- أظهرت نتائج التحليل أن المصرف محل الدراسة يعتمد بدرجات متفاوتة على سياسة الاحتفاظ بالسيولة، إذ سجلت نسب الأرصدة السائلة الى الودائع و الارصدة السائلة الى المطلوبات قصيرة الاجل مستويات مرتفعة نسبياً في معظم سنوات الدراسة، مما يعكس توجهها حذراً في إدارة المخاطر، خاصة في السنوات التي اتسمت بعدم الاستقرار الاقتصادي.

- 4- بين التحليل الزمني للنسب أن سنة 2020 شكلت نقطة تحول مهمة للمصرف محل الدراسة، إذ ارتفعت مؤشرات السيولة بشكل ملحوظ نتيجة تبني سياسات تحوطية وتقليص التوسع الائتماني في ظل الظروف الاقتصادية الاستثنائية.
- 5- كشفت الدراسة أن التحليل المالي لمصرف بغداد وجود ضعف نسبي في إدارة السيولة خلال بعض سنوات الدراسة، تمثل في تذبذب نسب السيولة وعدم استقرارها مقابل التوسع في منح الائتمان.
- 6- دور الودائع في تعزيز سيولة المصرف تعد الودائع المصدر الرئيس لسيولة مصرف بغداد، وتتأثر هذه الودائع بالظروف الاقتصادية المرتبطة بالإيرادات النفطية
- 7- عدم القدرة على التعميم لأن الدراسة اعتمدت على مصرف واحد فقط، فإن النتائج تعكس واقع مصرف بغداد تحديداً، ولا يمكن تعميمها على جميع المصارف العراقية إلا بحذر
- 8- تأثير السياسة المالية الحكومية ترتبط سيولة المصرف بدرجة كبيرة بالسياسة المالية للحكومة العراقية، لأن الإيرادات النفطية تمثل المصدر الرئيس لتمويل الموازنة العامة

التوصيات:

- 1-تنويع مصادر الإيرادات العامة وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية للحد من انتقال تقلباتها إلى السيولة المصرفية عبر الودائع الحكومية والإنفاق العام.
- 2- عدم الاكتفاء بنسبة القروض إلى الودائع منفردة عند تقييم انتقال الصدمات، مع ضرورة تحليل مكونات النسبة لتحديد مصدر التغير بدقة.
- 3- الاستمرار في تبني سياسات احترازية للاحتفاظ بالسيولة مع تحسين أدوات إدارتها لتحقيق توازن أفضل بين الأمان والعائد.
- 4- تعزيز كفاءة توظيف الودائع لدى المصارف منخفضة النشاط الائتماني، مقابل تقوية إدارة مخاطر السيولة في المصارف الأكثر توسعاً في الإقراض.
- 5-اعتماد سياسات سيولة مرنة واختبارات ضغط دورية لرفع قدرة المصارف على مواجهة الصدمات الاقتصادية المفاجئة.
- 6- الحفاظ على التوازن بين السيولة وتوظيف الموارد في المصارف المستقرة لضمان استدامة الأداء المالي.
- 7د- تحسين كفاءة استثمار الودائع في المصارف ذات السيولة المرتفعة لتقليل الموارد غير المستغلة وتعظيم العائد.

9- تطوير سياسات إدارة السيولة والائتمان في المصارف التي تعاني من تذبذب المؤشرات للحد من عدم الاستقرار المالي

References

1. Allen, F, & Gale, D (2006) Liquidity risk Review of Economic Studies, 73(1)
2. Bank for International Settlements (2013) *Basel III: The Liquidity Coverage Ratio and liquidity risk monitoring tools*
3. Basel Committee on Banking Supervision. (2013, January). Basel III: The Liquidity Coverage Ratio and liquidity risk monitoring tools. Bank for International Settlements.
4. Chiaramonte, L. (2018). Bank Liquidity and the Global Financial Crisis: The Causes and Implications of Regulatory Reform. Palgrave Macmillan.
5. Companies Registration Department. (2021). Directory of Registered Companies in Iraq. Baghdad, Iraq: Ministry of Trade of Iraq
6. El-Baz, O (2018) Public finance and oil revenues Cham: Springer Grant, J, & Wilson, G K (2012) The consequences of the global financial crisis Oxford: Oxford University Press
7. El-Baz, O (2018) Public finance and oil revenues Cham: Springer Grant, J, & Wilson, G K (2012) The consequences of the global financial crisis Oxford: Oxford University Press for the Fiscal Year 2018. Baghdad: Ministry of Finance.
8. Greuning, H., & Bratanovic, S. (2009). *Analyzing Banking Risk*
9. Hassan, A. R. (2015). The impact of oil revenues on public expenditure in oil-exporting countries. Unpublished master's thesis, Faculty of Economics, University of Khartoum, Sudan.
10. International Monetary Fund (2006) *Financial Soundness Indicators: Compilation Guide*
11. International Monetary Fund (2007) Manual on fiscal transparency Washington, DC: IMF
12. International Monetary Fund (2016) Managing natural resource revenues Washington, DC: IMF
13. Iraq Stock Exchange. (2022). Official website of the Iraq Stock Exchange. Retrieved October 2024, from <https://www.isx-iq.com>
14. Ministry of Finance, Republic of Iraq. (2018). Annual Financial Report
15. Ministry of Finance, Republic of Iraq. (2020). The Evolution of Oil Revenues in Iraq [Unpublished or Internal Report]. Baghdad, Iraq: Ministry of Finance
16. Mishkin, F S (2019) The economics of money, banking, and financial markets (12th ed, Global ed) Pearson Education
17. Salim, M. S. (2016). Analysis of the relationship between oil revenues and bank credit in Iraq. Unpublished master's thesis, College of Administration and Economics, University of Baghdad, Iraq.
18. Bernanke, BS, & Blinder, A S (1988) Credit, money, and aggregate demand National Bureau of Economic Research (NBER), Working Paper No 2534
19. Bessis, J (2015) Risk management in banking (4th ed) Hoboken, NJ: Wiley.
20. Al-Husseini, Falah Hassan, and Qasim al-Tijaria Al-Douri. (2000)
21. Bank management. Dar Al-Manahij for Publishing and Distribution,
22. Sachs, JD, & Warner, A M (1995) Natural resource abundance and economic growth National Bureau of Economic Research (NBER), Working Paper No 5398